

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب
وعضوية القضاة السادة

ناصر التل ، هاني قاقيش ، باسم المبيضين ، حابس العبدالات

- المستدعون : ١ - أمجد وزياذ وإسلام وعبير أبناء المرحوم محمد فاضل الفاعوري ،
٢ - معتصم ومأمون ودعاء وحنين ومرام أبناء المرحوم أحمد فاضل
الفاعوري ،
٣ - المحامي رائد محمد الفاعوري بصفته الشخصية وبصفته وكيلاً عن
المستدعين ،

المستدعى ضده : صالح رشاد أحمد زيد الكيلاني ،

بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٩ تقدم المستدعون بهذا الطلب وذلك لتعيين مرجع سناً لأحكام
المادة ١/٣٥ ب من قانون أصول المحاكمات المدنية بالاستناد للوقائع التالية :

١ - بتاريخ ٢٠١٣/٤/٩ تقدم المستدعى ضده (المدعى عليه) باستئناف لدى محكمة
استئناف حقوق عمان للطعن في القرار الصادر عن محكمة صلح حقوق السلط رقم
٢٠١٢/٩٦ فصل ٢٠١٣/٣/١٨ اتقاضي بتقدير أجر المثل السنوي للمأجور بمبلغ
٢٦٤٠ ديناراً عوضاً عن ٩٦٢ ديناراً و ٨٨٠ فلساً .

٢ - بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣ قررت محكمة الاستئناف بقرارها رقم ٢٠١٣/١٧١٢٠
عدم اختصاصها برؤية الاستئناف وإحالة الأوراق إلى محكمة بداية السلط بصفتها
الاستئنافية .

٣ - بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٢ قررت محكمة بداية السلط بصفتها الاستئنافية عدم
اختصاصها برؤية الاستئناف المقدم من المستدعى ضده .

ويطلبون تعيين المحكمة المختصة برؤية الاستئناف المقدم من المستدعي ضده وإحالة الاستئناف والأوراق إلى المحكمة المختصة .

الرقار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن المدعين كل من :

- ١ - أمجد محمد فاضل الفاعوري .
- ٢ - زياد محمد فاضل الفاعوري .
- ٣ - إسلام محمد فاضل الفاعوري .
- ٤ - عيبر محمد فاضل الفاعوري .
- ٥ - أسماء بهجت سعيد الصليبي .
- ٦ - معتصم ومأمون ودعاء وحنين ومرام أبناء المرحوم أحمد فاضل الفاعوري .
- ٧ - المحامي رائد محمد فاضل الفاعوري بصفته الشخصية وبصفته وكيلاً عن المدعين .

أقاموا بتاريخ ٢٦/١/٢٠١٢ لدى محكمة صلح حقوق السلط الدعوى رقم ٢٠١٢/٩٦ بمواجهة المدعى عليه صالح رشاد أحمد زيد الكيلاني وذلك للمطالبة بتقدير أجر المثل السنوي لتعديل بدل الإيجار السنوي لمأجور أجرته السنوية الأساس ٤٠٠ دينار بالاستناد للوقائع التي وردت تفصيلاً في لائحة الدعوى .

باشرت محكمة الصلح نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت بتاريخ ١٨/٣/٢٠١٣ الحكم بحق المدعى عليه وجاهياً اعتبارياً قضت فيه بتعديل الإجارة السنوية الخاص بعقد الإيجار ليصبح ٢٦٤٠ ديناراً .

لم يقبل المدعى عليه بهذا الحكم فطعن فيه استئنافاً وأن محكمة استئناف حقوق عمان أصدرت بتاريخ ٣/٦/٢٠١٣ الحكم رقم ٢٠١٣/١٧١٢٠ تدقيقاً قضت فيه بعدم اختصاصها وإحالة الأوراق إلى محكمة بداية السلط بصفتها الاستئنافية .

وبتاريخ ٢٢/٩/٢٠١٣ أصدرت محكمة بداية السلط بصفتها الاستئنافية الحكم رقم ٢٠١٣/٩١٩ تدقيقاً قضت فيه بعدم اختصاصها وأن المدعين تقدموا بهذا الطلب لتعيين المرجع المختص .

وفي ذلك فإن المستفاد من المادة العاشرة من قانون محاكم الصلح بعد إعادة ترقيمها وتعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨ النافذ من تاريخ ١/١١/٢٠٠٨ أن اختصاص محكمة البداية بصفتها الاستئنافية في الدعاوى الحقوقية وفقاً للفقرة ٣/أ من هذه المادة هو النظر بالطعون الموجهة ضد الأحكام الصلحية الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به ألف دينار والقرارات الصادرة عن قاضي الأمور المستعجلة في الدعاوى الصلحية الحقوقية وتقضي الفقرة ٣/ب من المادة ذاتها بأن الأحكام الصلحية الحقوقية الأخرى تستأنف إلى محكمة الاستئناف .

وفي الدعوى المعروضة فإن المدعين أقاموها لتقدير أجر المثل السنوي لتعديل بدل الإيجار للمأجور الذي أجرته السنوية الأساس مبلغ ٤٠٠ دينار وإن الخبيرين الفنيين اللذين أجرت المحكمة الخبرة بمعرفتهما وتحت إشرافها وبتقريرهما ص ٢٨ / ٢٩ قدر هذا الأجر بمبلغ ٢٦٤٠ ديناراً سنوياً للمأجور موضوع الدعوى .

وحيث نشأ نزاع سلبي على الاختصاص بين محكمة استئناف عمان ومحكمة بداية السلط بصفتها الاستئنافية فتكون محكمة التمييز وفقاً للمادة ٣٥/ب من قانون أصول المحاكمات المدنية هي المختصة لحسم التنازع على الاختصاص .

وحيث إن الأمر كذلك فنقرر تعيين محكمة استئناف عمان مرجعاً مختصاً ننظر الاستئناف المقدم من المدعى عليه والفصل فيه .

قراراً صدر بتاريخ ١٦ ربيع الثاني سنة ١٤٣٥هـ الموافق ١٦/٢/٢٠١٤ م

القاضي المترايس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق س هـ